أحمد السعدون مترئسا جلسة مجلس الأمة الخاصة أمس

النائب الأول متقدما الحضور الحكومي في الجلسة

وافق في المداولتين بالإجماع أيضا على إضافة ربات

مجلس الأمة يقر قانون تأسيس شركات إنشاء «المدن

الرقبة : القانون يعد نواة لمشاريع كثيرة وسيساهم في تسريع وتيرة تنفيذ الطلبات الإسكانية

كتب : أحمد الهديان

أقر مجلس الأمة في جلسته الخاصة أمس الخميس في المداولتين بإجماع الأعضاء قانون تأسيس شركات إنشاء مدن أو مناطق سكنية وتنميتها اقتصاديا.

قال وزير العدل وزير الدولة لشؤون الإسكان فالح الرقبة إن القانون يعد نواة لمشاريع كثيرة في جهات الدولة من حيث المنهجية، معربا عن ثقته في مساهمته بعد العمل به في تسريع وتيرة تنفيذ الطلبات الإسكانية.

ووجه الرقبة الشكر إلى رئيس الوزراء والوزراء على الدفع بهذا القانون، واللجنة الإسكانية على جهودها الحثيثة لإنجازه.

كما وافق المجلس في المداولتين على تعديل المادة "2" من القانون رقم "114" لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المتقاعدين، بإضافة فئات جديدة.

ووفقا لما وافق عليه المجلس يضيف القانون الفئات التالية إلى التغطية التأمينية الصحية المنصوص عليها في المادة "2" من القانون رقم "114" لسنة 2014 وهي:

1. المرأة الكويتية المتزوجة الخاضعة لقانون المساعدات العامة، وهي التي تم النص عليها بالمرسوم رقم "23" لسنة 2013 بشأن ربط واستحقاق المساعدات عرف المرسوم في المادة الأولى منه: "الكويتية المتزوجة: المرأة الكويتية التي بلغت "55" سنة ميلادية ما لم يثبت وجود مصدر دخل خاص بها.

2. الأرملة الكويتية الخاضعة لقانون المساعدات العامة أو الأرملة الكويتية التي تتلقى نصيبها من زوجها المتوفى وفقاً لقانون التأمينات الاجتماعية وبلغت "50" سنة ميلادية.

3. المطلقة الكويتية الخاضعة لقانون المساعدات العامة ولا يقل عمرها عن "50" سنة ميلادية.

وقال وزير الصحة د.أحمد العوضي إن الحكومة توافقت مع أعضاء اللجنة الصحية على ما ورد في التعديل بشأن ربات البيوت وتمت دراسة الموضوع والتوافق مع شركة التأمين بخصوصها.

رئيس لجنة شؤون الإسكان والعقار يشرح القانون

والمقرر أيضا

مرزوق الغانم : قانون المدن الإسكانية ممتاز وواقعي وخطوة يجب أن تلحقها خطوات مثل التمويل العقاري

متعب الرثعان : إقرار القانون بداية التعاون مع الحكومة ونحذر من أن عدم تنفيذه سيؤدي إلى مشكلة أكبر

جوهر : فكرة القانون تقوم على إنشاء شركات مساهمة لبناء المدن الإسكانية وفق أفضل المعايير العالمية

الصقعبي : الطلبات الإسكانية تصل إلى 92 ألف ومن المتوقع بعد 20 سنة أن تصل إلى 220 ألف طلب

مبارك الحجرف : أهمية أن يكون للحكومة نية صادقة لإصدار اللائحة التنفيذية للقانون في أسرع وقت

وأوضح أن إضافة ذوي الاحتياجات الخاصة تحتاج إلى دراسة لتجنب رصد مبالغ إضافية من الدولة لشركة التأمين من دون جدوى، إذا ما أخذ في الاعتبار جاهزية مستشفيات تأمين عافية لتقديم خدماتها لتلك الفئة، واعدا بأخذ الموضوع بعين الاعتبار ودراسة إضافة تلك الشريحة وغيرها من الشرائح بجدية.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

السعدون يفتتح جلسة مجلس الأمة الخاصة لمناقشة «المدن الإسكانية».

أوضح ورئيس لجنة شؤون الإسكان والعقار د. حسن جوهر أن فكرة القانون تقوم على إنشاء شركات مساهمة لبناء المدن الإسكانية الجديدة في المناطق المخصصة للرعاية السكنية وفق أفضل المعايير العالمية، وفلسفته تقوم على خلق الشراكة والمسؤولية بين الحكومة والمواطن والمستثمر بما يحقق ضمانة للجميع وتقاسم المنفعة والأرباح.

وأشار إلى أن ميزة القانون التركيز على تهيئة البنية التحتية لمشاريع عملاقة في 3 مدن أراضيها جاهزة منها الصابرية ونواف الأحمد وجنوب الخيران لاستيعاب 100 ألف وحدة إسكانية، كما أنه يضمن انتهاء جميع الخدمات قبل السكن فيها.

وقال جوهر إن المشاريع التنموية التي يتعلق بها القانون غير مكلفة على الدولة وتساهم في تخفيض العبء على المال العام وستكون رافدا لتعزيز الدخل الوطني إذا حسنت إدارتها وحسن تدبيرها.

بدوره، وجه مقرر اللجنة د. عبدالعزيز الصقعبي الشكر للمجلس بكل أعضائه نوابا ووزراء على الاهتمام الكبير بالقضية، منوها إلى أن القضية الإسكانية كانت جزءا أساسيا من الخارطة التشريعية التي توافق حولها النواب.

وقال الصقعبي إن الطلبات الإسكانية تصل إلى 92 ألف طلب ومن المتوقع بعد 20 سنة أن تصل إلى 220 ألف طلب، مضيفا إن أسعار العقار السكني في زيادة مطردة وجنونية وصلت وفقا لبعض التقارير نسبة زيادتها إلى 19.5% في سنة 2020/2021.

وبين أن هناك أكثر من 25 ألف أرض فضاء في السكن الخاص، يحتكر منها 146 شخصا أكثر من 15 ألف أرض فضاء، مؤكدا أن ذلك يؤثر سلبا على الأسر الكويتية.

بدوره، قال وزير العدل وزير الدولة لشؤون الإسكان فالح الرقبة إن القانون يعد نواة لمشاريع كثيرة في جهات الدولة من حيث المنهجية، معربا عن ثقته في مساهمته بعد العمل به في تسريع وتيرة تنفيذ الطلبات الإسكانية.

ووجه الرقبة الشكر إلى رئيس الوزراء والوزراء على الدفع بهذا القانون، واللجنة الإسكانية على جهودها الحثيثة لإنجازه.

وفي المداخلات النيابية أكد النائب مبارك الحجرف أهمية أن يكون للحكومة نية صادقة لإصدار اللائحة التنفيذية في أسرع وقت، مضيفا إنه " من حسن الطالع أن يكون باكورة قوانين المجلس إيجاد حلول للمشكلة الإسكانية، وأتمنى أن يكون هناك اهتمام بالقضايا الأخرى المرتبطة مثل رواتب المواطنين".

ونوهت النائبة د. جنان بوشهري إلى ملاحظاتها على القانون عند عرضه في المجلس المبطل ورفضه في المداولة الأولى، واستعرضت تلك الملاحظات ومنها تحميل المؤسسة التكلفة كاملة، واقتصار تعريف المستثمر على الشركات المساهمة المدرجة في البورصة، وعدم إلزام الشركات غير كويتية بفتح فروع لها.

واعتبر النائب متعب الرثعان أن إقرار القانون بداية التعاون مع الحكومة، محذرا من أن عدم تنفيذه سيؤدي إلى مشكلة أكبر على الإسكان والمواطن.

وأكد أهمية توخي الدقة التدقيق والوضوح لحفظ حقوق المواطن، مطالبا بخطة على مدى 15 سنة لحل هذه الأزمة.

وقال النائب مرزوق الغانم أن قانون المدن الإسكانية ممتاز وواقعي وخطوة يجب أن تلحقها خطوات مثل التمويل العقاري.

وأكد النائب عبدالله الأنبعي أن إقرار القانون يعد إنجازا تاريخيا لحل قضية الإسكان ، مضيفا "أتينا في هذا القانون بحل يُضرب به المثل لحل جميع القضايا العالقة".

وعدد الأنبعي بعضا من مزايا القانون بإدخال فكرة الشراكة وقتل البيروقراطية وطول الدورة المستندية وإتاحة الفرص للجميع للاستثمار وتقليص مدد الانتظار.

وأعرب النائب أسامة الزيد عن السعادة والفخر بأن تكون باكورة قوانين المجلس الحالي هذا القانون النوعي لرفع عبء السكن عن كاهل الأسر.

وأكد أن هذا القانون وحده لن يعالج المشكلة غير أن اللجنة وضعت خارطة طريق واضحة تستحق الدعم.

وثمن النائب حمد المدلج جهد اللجنة وتعاطيها مع الحكومة في خلق الجدوى الاقتصادية للمشروع، موضحا أن هذا المشروع نقل المؤسسة العامة للرعاية السكنية، من فكرة تنفيذ المشاريع إلى فكرة إدارة المشروعات السكنية.

وأكد المدلج ضرورة أن تكون الرقابة على مشاريع القوانين من مجلس الأمة بصورة مباشرة وعدم الاكتفاء برقابة ديوان المحاسبة على هذه القضية.

واعتبر النائب هاني شمس ان القانون من أفضل القوانين، مؤكدا أن نجاحه مرهون بجدية الحكومة في تطبيقه والرقابة الصارمة من مجلس الأمة على التنفيذ.

وشدد على أهمية التركيز على توفير الخدمات والمرافق كافة قبل السكن، فضلا عن توفير الخدمات والمرافق للمناطق الموجودة فعلا.

وأكد النائب شعيب شعبان أن الشعب اختار ممثليه من أجل مثل تلك القوانين التي ترتقي بمعيشته، متمنيا الابتعاد عن أي مهاترات والتركيز على التعاون للاستمرار في إنجاز التشريعات.

وقال النائب عبدالله المضف إن القانون يساهم في تحقيق الأمن الاجتماعي ويحل جزءا كبيرا من قضية تؤرق الشعب الكويتي والشباب المقبل على الزواج في الحصول على بيت العمر، مشددا على ضرورة التركيز على مسألة توفير الخدمات قبل السكن.

واعتبر أن تطبيق القانون من دون وكيل محلي أمر يحسب له، بالنظر إلى تجربة الوكيل المحلي في المشاريع من ارتفاع السعر وانخفاض الجودة.

واعتبر النائب فهد المسعود أن القانون طال انتظاره لحل الأزمة واستدامة للحلول الإسكانية، مضيفا إن " الأهم أن يكون قابلا للتطبيق وتوافر القدرة الحكومية على تنفيذ المشروع حتى تقلص الفترة الزمنية ويحقق الاستقرار الأسري".

وأكد المسعود ضرورة العمل على إنشاء شبكات مواصلات جماعية تربط تلك المدن كالسكك الحديدية والمترو حتى يكون لدينا مدن ذكية على مستوى عال وتكون نموذجا نفتخر به.

وثمن النائب د. عبدالكريم الكندري جهود لجنة شؤون الإسكان موضحا أن المشروع نتاج سنوات

جنان بوشهري تدلي بدلوها

عبدالكريم الكندري متحدثا أثناء الجلسة